

عام التحديات الجمة في الأفق في خضم سلسلة من الاستحقاقات السياسية والاقتصادية الداخلية

انكماش الاقتصاد الحقيقي بنسبة 11% في العام 2021

اتّسمت السنة الماضية بتطورات سياسية متقطّعة أثّرت على النشاط الاقتصادي. فبدأً من تجاذبات سياسية حول تشكيل الحكومة في مطلع السنة الى تشكيل فعلي لحكومة إنفاذ في أيلول بعد 13 شهراً من الجمود الى تعليق اجتماعات مجلس الوزراء منذ تشرين الأول، وصولاً إلى تدهور أمني متصل بالتحقيق في انفجار مرفأ بيروت والتي الأزمة مع بلدان الخليج في الفصل الأخير من العام، اتّصفت سنة 2021 بحالة من عدم الإستقرار انعكست سلباً على الأوضاع الماكرو-اقتصادية والمالية والنقدية في البلاد. وفي هذا السياق، من المقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجّل انكماشاً بنسبة 11% في العام 2021، بعد تراجعته بنسبة 25% في العام 2020، حسب صندوق النقد الدولي.

تقلّص عجز ميزان المدفوعات في العام 2021

سجّل ميزان المدفوعات اللبناني عجزاً بقيمة 2.0 مليار دولار أميركي في العام 2021 مقابل عجز قدره 10.6 مليار دولار في العام 2020. وقد نتج عجز ميزان المدفوعات في العام 2021 عن انخفاض الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 4.6 مليار دولار مقابل ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 2.6 مليار دولار في الفترة ذاتها. ويعود تحسّن عجز ميزان المدفوعات الى أسباب عدة، أهمها تراجع واردات البلاد، وتحويل حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي الى لبنان وانخفاض الدعم المقدم من مصرف لبنان للعديد من السلع الأساسية، كما الى تحسّن السيولة بالعملة الأجنبية لدى المصارف في بداية السنة (من جزأ التعميم رقم 154 وبيع كيانات مصرفية خارجية)، والذي عوّض عن استخدام السيولة بالنقد الأجنبي تنفيذاً للتعميم رقم 158.

استعادت الليرة اللبنانية بعض خسائرها في السوق الموازية نتيجة إجراءات استثنائية من قبل المصرف المركزي بعد تقلبات حادة في خلال العام 2021، شهدت الليرة اللبنانية تحسناً لافتاً إزاء الدولار الأميركي في مطلع العام 2022، وبخاصة مع تحسّن المناخ السياسي الداخلي وانتهاء المأزق الحكومي الذي دام ثلاثة أشهر والتدابير الإستثنائية المتخذة من قبل مصرف لبنان (التعميم رقم 161)، والتي أسهمت كلها في لجم التقلبات في سعر الدولار في السوق السوداء مؤقتاً، علماً أن الاستقرار المستديم يتطلب اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ إصلاحات بنويّة. وبالتفصيل، اقترب سعر الليرة/الدولار في السوق السوداء من سعرها المسجّل في منصّة "صيرفة" عند إعداد هذا التقرير، وهو حوالي 21000 ل.ل. بعدما كان قد وصل الى 27500 ل.ل. للدولار الواحد في نهاية العام 2021، وتجاوز سقف 33000 ل.ل. في بداية كانون الثاني 2022، ما ينطوي على تحسّن بنسبة 35%.

تحسن أسعار الأسهم في العام 2021، وهبوط أسعار سندات الدين الى أدنى مستوى لها

لم يكن أداء سوق الأسهم اللبنانية على غرار انكماش الاقتصاد الحقيقي خلال السنة الماضية إذ استطاعت هذه السوق أن تسجّل انتعاشاً قوياً في الأسعار (ارتفاع مؤشر أسعار بورصة بيروت بنسبة 48%)، وسط مساعي المستثمرين الى تجنّب الاقطاعات (الهيكرات) من توظيفاتهم المالية. من جهة أخرى، تراجعت أسعار سندات الدين الى أقصى مستوياتها الدنيا في العام 2021 (أقلّ من 10 سنتات)، في ظل استمرار الأجواء السياسية الغامضة بانتظار خطة التعافي الاقتصادي وبرنامج إنفاذي كامل مع صندوق النقد الدولي من شأنه إخراج البلاد من الأزمة.

مشروع موازنة حكومي يلحظ عجزاً بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022

لقد أنجزت وزارة المالية مشروع موازنة العام 2022 وأحالته الى الحكومة لمناقشته وإقراره. ويتبيّن من قراءتنا الأولية لهذا المشروع أن العجز المستهدف لسنة 2022 هو بمقدار 15.5 تريليون ليرة لبنانية، ما يعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى قريب من مطالب صندوق النقد الدولي. ونحن نرى أنه على الرغم من ضرورة استخدام معدلات صرف جديدة لفرض الرسوم والضرائب حسبما تلحظه الموازنة، وخصوصاً لتمويل المساعدة الإجتماعية لموظفي القطاع العام بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية، إلا أن تعزيز الإيرادات العامة يجب أن يكون انتقائياً ومدروساً بعناية لتلا يولد مزيداً من الإنكماش الاقتصادي ومزيداً من الضغط الإجتماعي-الاقتصادي على الأسر اللبنانية. وبمعزل عن زيادة الضرائب، ينبغي تحسين جباية هذه الأخيرة، ومكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التمييز في الامتثال الضريبي.

توقّع سنة جديدة غير نمطيّة في ظلّ استحقاقات سياسية-اقتصادية بارزة

في سنة متّسمة باستحقاقات سياسية كبرى، بدأً بالانتخابات النيابية وصولاً الى الإنتخابات الرئاسية مروراً بالانتخابات البلدية، ثمّة تحديات اقتصادية ملحوظة مرتقبة كذلك. وأهم هذه التحديات إعداد برنامج إنفاذي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وإصدار قانون الكابيتال كونترول، وإقرار موازنة حكوميّة متقشّفة وإصلاحية لعام 2022 واحتواء سعر صرف الليرة اللبنانية في السوق السوداء، إضافة الى تعزيز إنتاج الكهرباء من خلال استئجار الكهرباء من الأردن والغاز من مصر، مع تصحيح تعرفات الكهرباء والدولار الجمركي.

فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظروفية
3	القطاع الحقيقي
5	القطاع الخارجي
7	القطاع العام
8	القطاع المالي
11	الخلاصة

للمراسلة

قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات
(961-1) 977409
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا
(961-1) 977346
salma.baba@bankaudi.com.lb

فرح النحلوي
(961-1) 959747
farah.nahlawi@bankaudi.com.lb

زينبا لبان
(961-1) 952426
zeina.labban@bankaudi.com.lb

ميشال سخا
(961-1) 977102
michele.sakha@bankaudi.com.lb

بنك عوده

كان العام الماضي عام التطورات المتقلبة على المستوى السياسي ما أرنى بثقله على النشاط الاقتصادي. بداية مع التجاذبات السياسية بشأن التشكيل الحكومي في الفترة الأولى من العام، مروراً بتأليف حكومة الإنقاذ الحالية في أيلول بعد 13 شهراً من المرواح، وصولاً إلى تعليق جلسات مجلس الوزراء منذ تشرين الأول، إضافة إلى أحداث الطيونة في سياق ملف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، إلى الأزمة غير المسبوقة للبنان مع بلدان الخليج العربي في الربع الأخير من العام. من هنا، كان العام 2021 عام اللااستقرار السياسي والذي ترك بصماته على الأوضاع الماكرو-اقتصادية والمالية والنقدية في البلاد.

في التفاصيل، شهد قطاعا الزراعة والصناعة وقطاع التجارة والخدمات ضغوطاً في العام 2021 على الرغم من انفتاح الاقتصادات بعد التخفيف من القيود المرتبطة بجائحة كورونا، والذي ترجم تقلص في الاقتصاد الحقيقي للعام الثاني على التوالي في حين شهدت معظم بلدان العالم وكل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً إيجابياً انطلاقاً من قاعدة ضعيفة في العام السابق. إذ من المقدر أن يكون الاقتصاد الحقيقي في لبنان قد انكمش بنسبة 11% في العام 2021 بعد انكماش نسبته 25% في العام 2020، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. وقد وصل الاستهلاك الأسري تراجعاً في ظل التقلص المستمر في المداخيل الحقيقية للأسر. في موازاة ذلك، وصلت المجاميع الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب الأهلية بسبب إجماع المستثمرين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الغموض المهيمن على المشهد السياسي والاقتصادي الداخلي.

على صعيد القطاع الخارجي، انخفض عجز ميزان المدفوعات من 10.6 مليار دولار في العام 2020 إلى 2.0 مليار دولار في العام 2021. ويعزى التحسن في عجز ميزان المدفوعات لعدة أسباب، أبرزها تراجع الاستيراد، تلقي لبنان حقوق السحب الخاصة به من صندوق النقد الدولي، تخفيف سياسة الدعم من قبل مصرف لبنان، ناهيك عن تحسن السيولة المصرفية في الخارج في بداية العام (نتيجة امتثال المصارف لتعميم مصرف لبنان رقم 154 وبيع فروع تابعة لها في الخارج) الأمر الذي عوّض عن استخدام المصارف لسيولتها بالعملات نتيجة امتثالها للتعميم رقم 158. توازياً، استعادت السياحة زخمها نسبياً هذا العام انطلاقاً من قاعدة ضعيفة في العام السابق، إذ زاد عدد المسافرين في المطار بنسبة 75.3% سنوياً في العام 2021.

على صعيد القطاع العام، أظهرت آخر إحصاءات المالية العامة تحوّلًا إلى فائض مالي في النصف الأول من العام 2021 بقيمة 281 مليار ليرة بالمقارنة مع عجز مالي بقيمة 3352 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2020. ويعزى هذا الفائض إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 29.6%، في حين انخفضت النفقات العامة بنسبة 15.3% سنوياً. ولدى استثناء خدمة الدين، تظهر إحصاءات المالية العامة فائضاً أولياً بقيمة 1736 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع عجز أولي بقيمة 1321 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام السابق.

على صعيد الوضع النقدي، تقلصت الاحتياطات بالنقد الأجنبي لدى مصرف لبنان بمقدار 6 مليار دولار في العام 2021 في ظل تدخل المركزي في سوق القطع، وتمويل استيراد المنتجات الأساسية. كما سجلت السوق السوداء تدهوراً في سعر صرف الليرة إلى أدنى مستوياته في ظل الغموض السياسي والاقتصادي الراهن والزيادة اللافتة في حجم النقد المتداول والشح في الأموال الوافدة. عليه، بلغ التضخم التراكمي 700% بين كانون الأول 2019 وكانون الأول 2021 نتيجة ارتفاع الأسعار الاستهلاكية بنسبة 146% بين كانون الأول 2019 وكانون الأول 2020 وبنسبة 224% بين كانون الأول 2020 وكانون الأول 2021.

على صعيد القطاع المصرفي، يظهر تحليل العاميين الماضيين انخفاضاً في الودائع من 168.4 مليار دولار في تشرين الأول 2019 إلى 129.4 مليار دولار في كانون الأول 2021، أي بنسبة 23%. كما تراجعت التسليفات من 54.2 مليار دولار إلى 27.7 مليار دولار، أي بنسبة 48%. بلغت دولرة الودائع 79.4%، بينما وصلت دولرة التسليفات إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق بنسبة 56.3% في نهاية كانون الأول 2021. على صعيد معدلات الفوائد، تراجع معدل الفائدة على الودائع بالليرة من 9.03% في تشرين الأول 2019 إلى 1.09% في كانون الأول 2021، وعلى الودائع بالعملات من 6.61% في تشرين الأول 2019 إلى 0.19% في كانون الأول 2021. إلى ذلك، وصل الهامش بين معدل الفائدة على الودائع بالعملات والليبور لثلاثة أشهر ما يقارب الصفر (نقطتان أساساً) في كانون الأول 2021، مقابل 4.71% في تشرين الأول 2019.

أما في يتعلّق بأداء أسواق الرساميل اللبنانية، فقد واصلت سوق سندات اليوروبوندرز مسلكها التراجعي في العام 2021، في حين سجلت سوق الأسهم قفزات لافتة في الأسعار في ظل الإقبال على شراء الأسهم كنوع من التحوط تجاه الأزمات. في سوق سندات اليوروبوندرز، هوت أسعار سندات الدين الحكومية إلى منحدر جديد حيث بلغت -9.88- 10.63 سنتاً للدولار الواحد في نهاية العام 2021 في ظل استمرار الترقب لمسار الحكومة الإصلاحية وانتظار انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول السياسات النقدية والمالية. من ناحية أخرى، سجلت سوق الأسهم ارتفاعاً لافتاً في الأسعار نسبته 48% وسط إقبال لافت من المتعاملين على شراء الأسهم كنوع من التحوط تجاه الأزمات وتجنباً لاقتطاع على رساميلهم، مع العلم أن أسعار الأسهم مقومة بالدولار المحلي.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاعين العام والمالي خلال العام 2021، في حين تتطرّق الملاحظات الختامية إلى تقييم التحديات الاقتصادية والمالية والنقدية للعام 2022.

بنك عوده

1- السّمات الظرفيّة

1-1-1 القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1- الزراعة والصناعة: معاناة القطاعين الزراعي والصناعي بسبب الأزمة المالية وتداعياتها

في الوقت الذي يعاني القطاع الزراعي اللبناني من الإهيار الاقتصادي للبلاد خلال السنتين الماضيتين، شكّل حظر استيراد السلع الغذائية اللبنانية من قبل المملكة العربية السعودية في الفصل الأخير من العام 2021 ضغطاً سلبياً إضافياً على القطاع الذي كان بالكاد ينجح في تأمين صموده. إضافة إلى ذلك، أدّى إلغاء الدعم عن المحروقات إلى ارتفاع هائل لأسعار المواد الغذائية، لأن المزارعين بحاجة إلى كميات كبيرة من المحروقات لتشغيل آلاتهم ونقل منتجاتهم إلى السوق.

إن لبنان بلد صغير نسبياً بالمقارنة مع بقية بلدان الشرق الأوسط، ولكن بسبب جغرافيته ومناخه وترتبه الخصبة ومعدلات متساقطاته (الأمطار)، فإنه يضم أعلى نسبة من الأراضي الزراعية في المنطقة. غير أن القطاع الزراعي تقلص بشكل ملحوظ عقب الإهيار المالي لعام 2019، وهو معرض لمواصلة هذا المنحى في المستقبل المنظور.

وتجدر الإشارة إلى أن المزارعين بوجه خاص تضرّروا بإقفال سوقهم التصديرية الأساسية، المتمثلة بالمملكة العربية السعودية، بعدما حظرت المملكة إدخال المنتجات الزراعية اللبنانية إليها. وبما أن الشاحنات اللبنانية مُنعت من عبور أراضي المملكة العربية السعودية، فقد انحسر أيضاً وصولها إلى الأسواق الخليجية الأخرى، وبات يتعيّن إيصال شحناتها عن طريق البحر.

إلى ذلك، يشكّل القطاع الزراعي ثاني أكبر مستخدم في لبنان بعد قطاع الخدمات. فهو يضمّ 4% من العمالة الإجمالية في البلاد، أي ما يقارب 64000 عامل، يواجه نصفهم أوضاعاً صعبة بسبب هذا الحظر. وبحسب وزارة الزراعة، فإن القطاع لا يندرج في أولويات الحكومة، ما يجعل الإستثمارات العامة في البنى التحتية والأبحاث والتنظيم محدودة جداً.

أما على صعيد القطاع الصناعي، فإن الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الأولية والمحروقات تركت أثراً سلبياً كبيراً على هذا القطاع، خصوصاً وأن المصانع مضطّرة لتحمل تكاليف مرتفعة جداً لتشغيل آلاتها.

من جهة أخرى، يسعى لبنان إلى توسيع آفاق الفرص الاقتصادية مع العراق. فقد وقّع وزيراً الصناعة في البلدين مؤخرًا بروتوكولاً للتعاون الثنائي واتفقا على تبادل الخبرات في مضمار التصنيع.

في المحصلة، إن تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع الأسعار انعكسا سلباً على القطاعين الزراعي والصناعي اللذين يعتمدان كثيراً على المحروقات والمواد الأولية. وهذا ما أدّى إلى ارتفاع جديد لأسعار المنتجات المحلية، مستتبعاً بالتالي مزيداً من إضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين اللبنانيين.

1-1-2- البناء: القطاع العقاري اللبناني يواصل نموه، إنما بوتيرة أبطأ

عام 2021، واصل القطاع العقاري اللبناني نموه، وإن بوتيرة أبطأ منها في العام السابق، لأن نظرة اللبنانيين إلى القطاع العقاري كقيمة ملاذ أخذت تتراجع في الفترة الأخيرة عمّا كانت عليه مع بداية الأزمة الاقتصادية والمالية في نهاية العام 2019 ومطلع العام 2020. وترافق ذلك مع تباطؤ الطلب على العقارات في العام 2021، ولا سيما في ظل اشتراط معظم البائعين تسديد الأثمان نقداً بالدولار الأميركي أو الدفع في الخارج.

من ناحية الطلب، ارتفع عدد عمليات البيع من 82202 عملية في العام 2020 إلى 110094 عملية في العام 2021، حسب آخر الإحصاءات الصادرة عن المديرية العامة للمساحة والسجل العقاري. توازياً، سجّلت قيمة المبيعات العقارية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 8.1% لتصل إلى 15550.5 مليون دولار أميركي في العام 2021.

لقد طاول هذا الارتفاع غالبية المناطق، إلا أن الزيادات الأبرز في قيمة المبيعات كانت تلك المسجّلة في المناطق الآتية: لبنان الشمالي (+49.3%)، الجنوب (+39.6%)، والبقاع (+34.5%). في هذا السياق، انخفض متوسط قيمة الصفقة العقارية من 175015 دولاراً أميركياً في العام 2020 إلى 141247 دولاراً في العام 2021. وفي ما يخصّ توزّع قيمة المبيعات العقارية، لا تزال بيروت تستأثر بالحصة الأكبر منها، وهي 26.4% تليها منطقة بعبداء (17.4%)، ثم المتن (16.1%) فكسروان (13.3%).

بنك عوده

وتجدر الإشارة الى أن قيمة الرسوم العقارية المستوفاة تحسّنت بما نسبته 16.9% على أساس سنوي، بارتفاعها من 673.8 مليون دولار أميركي في العام 2020 الى 787.5 مليون دولار في العام 2021.

أما من ناحية العرض، فإن آخر الإحصاءات الصادرة عن نقابتي المهندسين في بيروت وطرابلس تدحض المزاعم القائلة إن الارتفاع الكبير لأسعار مواد البناء قد أبطأ تطوير مشاريع جديدة. وبالتفصيل، سجّلت مساحات رخص البناء الجديدة ازدياداً يفوق 100% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2021. ففي الواقع، شملت رخص البناء الجديدة مساحة قدرها 7607646 متراً مربعاً في الأشهر العشرة الأولى من العام 2021 مقابل 3985971 متراً مربعاً في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020. وقد أعقب ذلك تراجعاً سنوياً بنسبة 26.3% سجّل في الفترة ذاتها من العام 2020 بسبب انتشار جائحة كورونا.

وفي ما يخصّ التوزّع العام لرخص البناء، فإن محافظة جبل لبنان ما زالت تستأثر بحصة الأسد من مجموع مساحات الرخص الجديدة الممنوحة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2021 (34.1%)، تليها محافظة لبنان الجنوبي (21.6%) ثم لبنان الشمالي (19.1%) فالنيطيّة (13.0%) فالبقاع (10.7%) وبيروت (1.5%).

باختصار، من المرجّح أن يواصل السوق العقاري نموه في العام 2022، ولو بوتيرة أبطأ. ويسعى معظم المطوّرين العقاريين الى بيع مخزونهم المتبقّي بالدولار الأميركي النقدي (فريش).

1-1-3- التجارة والخدمات: القطاع الثالث مُعانياً من الضعف الذي أصاب القدرة الشرائية

ظلّ أداء قطاع التجارة والخدمات في لبنان ضعيفاً من ناحية الإنفاق، طوال العام 2021، في الوقت الذي واصل سعر صرف الليرة اللبنانية تدهوره مقلّصاً القدرة الشرائية للمستهلكين اللبنانيين. غير أن مؤشرات القطاع السياحي، ولا سيّما حركة المطار وإشغال الفنادق، تحسّنت نسبياً خلال السنة الماضية.

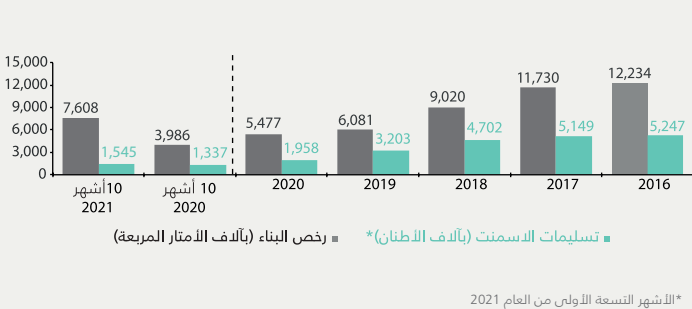
على صعيد حركة المطار، تدلّ أرقام مطار رفيق الحريري الدولي أن عدد المسافرين سجّل في العام 2021 تحسّناً بنسبة 75.3% على أساس سنوي. كما ازداد عدد الرحلات الجوية بنسبة 47.0% في السنة المذكورة.

وبالتفصيل، ارتفع عدد المسافرين القادمين بنسبة 76.7% وعدد المسافرين المغادرين بنسبة 74.0% على أساس سنوي ليبلغا على التوالي 2070631 مسافراً و2206216 مسافراً في العام 2021. أما المسافرون العابرون فانخفض عددهم بنسبة 7.0% سنوياً ليبلغ 57384 راكباً في العام ذاته. وعليه، بلغ العدد الإجمالي لمستخدمي المطار 4334231 شخصاً، أي بزيادة نسبتها 73.2%.

وفي ما يخصّ حركة الطيران، انخفض عدد كل من رحلات الطيران القادمة والمغادرة بنسبة 47.0% على أساس سنوي، ليبلغ الأول 19894 رحلة والثاني 19883 رحلة في العام 2021. أما في ما يتعلّق بحجم عمليات الشحن عبر المطار في الفترة ذاتها، فقد تمّ استيراد وتفريغ 27105 آلاف طن مقابل تحميل وتصدير 40794 ألف طن.

وبحسب " التحقيق حول القطاع الفندقي في الشرق الأوسط " الذي تجرّبه مؤسسة إرنست إند يونغ، فقد سجّل أداء القطاع الفندقي اللبناني في العام 2021 تحسّناً ملحوظاً في نسبة الإشغال بينما تراجع متوسط أسعار الغرف

تطور مؤشرات قطاع البناء



البناء

التغيّر	2021		2020			
	فصل 4 / 4	فصل 4	فصل 4	فصل 4		
8.1%	16.1%	15,550	5,005	14,387	4,309	قيمة المبيعات العقارية (بملايين الدولارات)
33.9%	42.1%	110,094	38,514	82,202	27,094	عدد عمليات البيع العقارية
16.7%	-3.1%	1,467	466	1,257	481	منها عمليات البيع للأجانب
-19.3%	-18.3%	141	130	175	159	القيمة الوسيطة للعمليات (بالآلاف الدولارات)
16.9%	25.2%	788	283	674	226	الضرائب العقارية (بملايين الدولارات)

بنك عوده

ومتوسط مردود الغرف. ففي الواقع، بلغ معدل إشغال فنادق العاصمة اللبنانية من فئتي 4 و5 نجوم 42.5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2021 مقابل 23.4% في الفترة ذاتها من العام 2020.

من جهة أخرى، سجّلت قيمة النفقات المُعفاة من الضريبة على القيمة المضافة انخفاضاً بنسبة 14% في العام 2021، وذلك خصوصاً بسبب تراجع نفقات السيّاح السعوديين (-63%) والمصريين (-32%) والسوريين (-36%). في المقابل، ارتفعت نفقات كل من السيّاح القطريين والكويتيين بنسبة 50% و42% على التوالي. يضاف الى ذلك أن عدد عمليات البيع المُعفاة من الضريبة على القيمة المضافة انخفض بنسبة 28% في العام 2021، جزاًً التراجع الكبير الذي أصاب النفقات السياحية لرايا البلدان العربية. فعدد عمليات البيع الى السيّاح الوافدين من المملكة العربية السعودية، وسورية والكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر سجّل انخفاضاً بنسبة 60% و40% و38% و29% و16% على التوالي.

وتظهر آخر الإحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت أن عدد الحاويات ارتفع عام 2021 بنسبة 3.1% على أساس سنوي ليلبلغ 480843 حاوية، فيما انخفض عدد البواخر الراحية في المرفأ بنسبة 15.2% على أساس سنوي ليلبلغ 1168 باخرة في العام 2021. وزاد حجم البضائع بنسبة 1.9% ليلبلغ 4646 ألف طن في العام 2021 بعدما كان قد انخفض بنسبة 30.1% في العام 2020.

أخيراً، على صعيد الإنفاق المحلي، فإن القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة، والتي تشكّل مؤشراً على الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري في الإقتصاد المحلي، انخفضت بنسبة 32.3% في العام 2021 في ظلّ التراجع اللافت للقدرة الشرائية للأسر اللبنانية. وقد بلغت قيمة الشيكات المتقاصة 36418 مليون دولار أميركي في العام 2021 مقابل 53818 مليون دولار أميركي في العام 2020. ويبيّن توزّع هذه الشيكات حسب نوع العملة أن قيمة الشيكات المحزّرة بالليرة اللبنانية بلغت 28098 مليار ليرة (-6.5%) في العام 2021 فيما بلغت قيمة الشيكات المحزّرة بالدولار الأميركي 17779 مليون دولار (-47.5% على أساس سنوي). توازياً، بلغ العدد الإجمالي للشيكات المتقاصة 3050061 شيكات في العام 2021 مقابل 5850941 شيكاً في العام 2020، أي بتراجع نسبته 47.9%. وعليه، يكون متوسط قيمة الشيك المتداول في المقاصة قد ارتفع بنسبة 29.8% على أساس سنوي ليلبلغ 11940 دولاراً أميركياً في العام 2021. أما قيمة الشيكات المرتجعة فبلغت 559 مليون دولار أميركي في العام 2021، أي بانخفاض نسبته 41.7% على أساس سنوي، فيما انخفض عدد هذه الشيكات المرتجعة من 109329 شيكاً في العام 2020 الى 25301 شيكاً في العام 2021.

2-1- القطاع الخارجي: تقلص عجز ميزان المدفوعات في العام 2021

سجّل ميزان المدفوعات اللبناني عجزاً بقيمة 2.0 مليار دولار أميركي في العام 2021 مقابل عجز قدره 10.6 مليار دولار في العام 2020. وقد نتج عجز ميزان المدفوعات في العام 2021 عن انخفاض الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 4.6 مليار دولار مقابل ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 2.6 مليار دولار في الفترة ذاتها. ويعود تحسّن عجز ميزان المدفوعات الى أسباب عدة، أهمها تراجع واردات البلاد، وتحويل حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي الى لبنان وانخفاض الدعم المقدم من مصرف لبنان للعديد من السلع الأساسية، كما الى تحسّن

التجارة والخدمات

التغيّر		2021		2020		
2020 / 2021	فصل 4 / فصل 4	2021	فصل 4	2020	فصل 4	
-15.2%	-19.8%	1,168	283	1,377	353	عدد البواخر في المرفأ
3.1%	-17.8%	481	112	467	136	عدد الحاويات في المرفأ (بالآلاف)
1.9%	-12.4%	4,646	1,133	4,561	1,294	البضائع في المرفأ (بالآلاف الأطنان)
47.0%	46.8%	39,777	11,077	27,062	7,547	عدد الطائرات في المطار
75.3%	67.9%	4,277	1,205	2,440	718	عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالآلاف)
-32.3%	-40.8%	36,418	7,779	53,818	13,151	قيمة الشيكات المتقاصة (بملايين الدولارات)

بنك عوده

السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف في بداية السنة (من جزاء التعميم رقم 154 وبيع كيانات مصرفية خارجية)، والذي عوّض عن استخدام السيولة بالنقد الأجنبي تنفيذاً للتعميم رقم 158.

ومع أن عجز ميزان المدفوعات قد انخفض في السنة المنصرمة، فثمة أمور كثيرة لا بدّ من تحقيقها في المستقبل، أولها إصلاح القطاع الخارجي الذي يتّصف باختلالات دائمة، باعتبار أن النموذج الحالي القائم على تعويض العجزات التجارية بتدفقات مالية وافدة لم يعد قابلاً للحياة بسبب التراجع الكبير لهذه التدفقات. ويمكن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عبر المزيد من خفض الواردات، وتنمية الصادرات وتشجيع حركة الرساميل الوافدة. ومن المهم إنعاش قدرة لبنان على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية في إطار الإستعادة التدريجية لعامل الثقة، وتنشيط الإنتاج المحلي والصادرات مع دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وفرض قيود وضرائب على الواردات التي تستنزف الموجودات الخارجية للنظام المالي اللبناني.

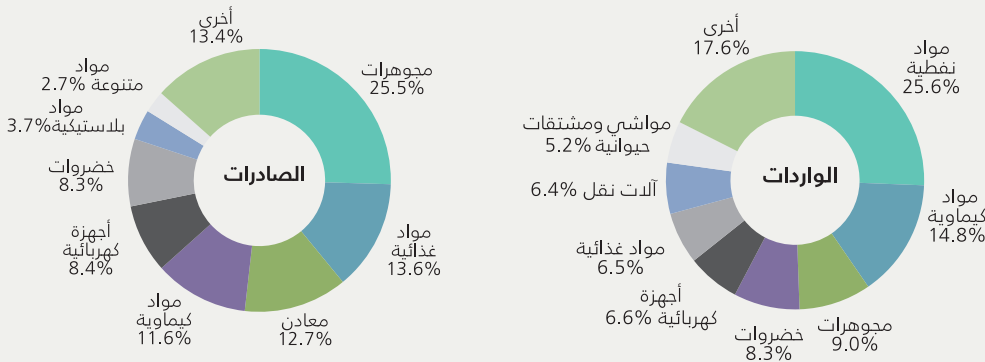
وفي هذا السياق، من المفيد مراجعة توزع واردات لبنان وصادراته (حسب المنتجات والبلدان) وفقاً لآخر المعطيات المتوافرة عن التجارة الخارجية، أي تلك العائدة الى الفصل الأول من العام 2021، بما أن المجلس الأعلى للجمارك لم ينشر معطيات أحدث منها.

وبالتفصيل، يبيّن توزع الواردات حسب أنواع السلع والمنتجات في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2021 أن المنتجات المنجمية تشكّل القسم الأكبر من هذه الواردات (25.6%) تليها المنتجات الكيماوية (14.8%) ثم المجوهرات (9.0%) فالمنتجات النباتية (8.3%) فالأدوات والمنتجات الكهربائية (6.6%) فالسلع الغذائية (6.5%)، فالمركبات والسيارات (6.4%) فالماشية ومنتجات المملكة الحيوانية (5.2%) فالمعادن والمنتجات المعدنية (4.0%) والمنتجات البلاستيكية (3.4%).

أما توزع الواردات حسب بلدان المنشأ وأهم شركاء لبنان التجاريين في الفترة ذاتها، فيُظهر أن تلك الآتية من اليونان هي الأكبر نسبياً (9.3%) تليها الواردات من تركيا (9.0%) ثم من الصين (7.6%) فمن الولايات المتحدة الأميركية (6.2%) والإمارات العربية المتحدة (5.7%) وألمانيا (5.0%) وروسيا (4.4%) وسويسرا (3.8%) وفرنسا (3.5%) وأوكرانيا (3.3%).

في المقابل، يبيّن توزع الصادرات حسب أنواع السلع والمنتجات في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2021 أن المجوهرات تشكّل القسم الأكبر من الصادرات الرئيسية (25.5%)، تليها السلع الغذائية (13.6%) ثم الصادرات من المعادن والمنتجات المعدنية (12.7%) فمن المنتجات الكيماوية (11.6%) فالأدوات والمنتجات الكهربائية (8.4%) فالمنتجات النباتية (8.3%) فالمنتجات البلاستيكية (3.7%) فالحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية (2.7%) فالورق والمنتجات الورقية (2.6%) والمركبات والسيارات (2.0%). أما توزع الصادرات حسب بلدان المقصد في الفترة ذاتها من العام 2021، فيُظهر أن الصادرات الى الإمارات العربية المتحدة تشكّل القسم الأكبر منها (19.5%)، تليها الصادرات الى المملكة العربية السعودية (7.7%) ثم الى سويسرا (7.4%) فالى قطر (5.7%) فالولايات المتحدة الأميركية (4.4%) فمصر (4.0%) فسورية (3.9%) فالعراق (3.6%) فاللّردن (3.4%) واليونان (2.7%).

توزع الواردات والصادرات *



*أرقام الربع الاول من 2021

بنك عوده

3-1- القطاع العام

مشروع موازنة حكومي يلحظ عجزاً بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022

لقد أنجزت وزارة المالية مشروع موازنة العام 2022 وأحالته الى الحكومة لمناقشته وإقراره. ويتبين من قراءتنا الأولية لهذا المشروع أن العجز المستهدف لسنة 2022 هو بمقدار 15.5 تريليون ليرة لبنانية، نتيجة نفقات إجمالية بقيمة 54.7 تريليون ل.ل. (49.4 تريليون ل.ل. نفقات بدون التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان و5.3 تريليون ل.ل. لتغطية عجز هذه المؤسسة)، مقابل إيرادات إجمالية بقيمة 39.2 تريليون ليرة لبنانية. وعلى أساس اعتماد سعر الصرف المسجل على منصة "صيرفة" (22000 ل.ل./ الدولار الواحد)، من المقدّر أن يبلغ العجز العام حوالي 700 مليون دولار أميركي. ومع افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 22 مليار دولار، فإن نسبة العجز ستكون 3% من هذا الناتج. ولدى استثناء خدمة الدين التي هي بقيمة 7.6 تريليون ل.ل.، يصبح العجز الأولي بقيمة 7.9 تريليون ل.ل.، أي ما يعادل 360 مليون دولار أميركي، ما يشكل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد النفقات، يتضح أن الباب الأهم هو المساعدة الإجتماعية، التي تساوي 100% من الراتب الشهري الأساسي لجميع موظفي القطاع العام و50% من الراتب الشهري الأساسي لمتقاعدي القطاع العام. أما على صعيد الإيرادات، فأهم الأبواب هي الرسوم الجمركية الإضافية بنسبة 10% لمدة 7 سنوات على البضائع المستوردة التي لها بدائل مصنّعة في لبنان، ورسوم بقيمة 3% على البضائع المستوردة الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة (باستثناء المحروقات والمعدّات الصناعية والمواد الأولية المستخدمة في التصنيع والزراعة)، ورسوم الانتقال بنسبة 5 بالألف على الأموال المنقولة وغير المنقولة، ورسوم السفر المفروضة على المسافرين جواً أو برّاً بالدولار الأميركي (بدلاً من الليرة اللبنانية راهناً)، وزيادة رسوم جواز السفر إضافة الى تعديل شطور ضريبة الدخل.

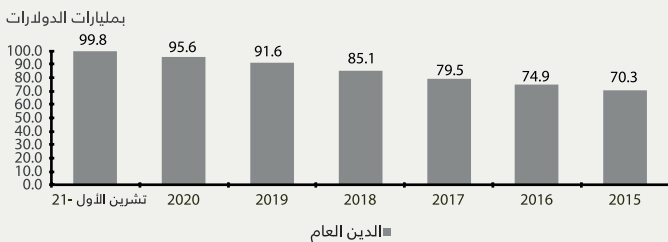
واللافت في مشروع الموازنة أنه، في سبيل جباية الرسوم والضرائب، بات بإمكان مجلس الوزراء أو وزير المال أن يحدّد سعر الصرف الذي على أساسه ستحوّل العملات الأجنبية المحترّرة بها العقود والتصارح الجمركية وكذلك المداخيل أو الأرباح المحقّقة بالعملات الأجنبية والخاضعة للضريبة في لبنان.

ونحن نرى أن عجز الموازنة يجب ألا يزيد عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لمطالب صندوق النقد الدولي وكشرط من شروط برنامج الصندوق مع لبنان. وعلى الرغم من ضرورة استخدام معدلات صرف جديدة لفرض الرسوم والضرائب حسبما تلحظه الموازنة، وخصوصاً لتمويل المساعدة الإجتماعية لموظفي القطاع العام بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية، إلا أن تعزيز الإيرادات العامة يجب أن يكون انتقائياً ومدروساً بعناية لئلا يولد مزيداً من الإنكماش الإقتصادي ومزيداً من الضغط الإجتماعي على عموم الأُسَر اللبنانية. وبمعزل عن زيادة الضرائب، ينبغي تحسين جباية هذه الأخيرة، ومكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التمييز في الامتثال الضريبي.

على سبيل المثال، فإن من حسنات رفع قيمة الدولار الجمركي من سعره الرسمي الحالي الى سعر أكثر استدامة أنه يحدّد من الواردات ويخفّف العجز التجاري (البالغ 40% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية)، مع تقليصه في آن واحد عجز ميزان المدفوعات، ما يترك أثراً إيجابياً على الموجودات الخارجية الصافية. وتوازياً، من شأن ذلك أن يدعم القطاعات الإنتاجية اللبنانية كالزراعة والصناعة. وعلى صعيد المالية العامة، سيؤدّي رفع قيمة الدولار الجمركي الى الحدّ من تنقيد عجز المصرف المركزي وأن يلجم تقلّبات العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازنة.

في السياق ذاته، ينبغي أن تندرج الموازنة ضمن رؤية طويلة الأمد الى التصحيح الضريبي (لمدة خمس سنوات على الأقل)، على أن تهدف هذه النظرة الى خفض تدريجي لحاجات الدولة التمويلية، عبر تقليص عجز المالية العامة، لأن هذا

المديونية العامة



ملخص الأداء المالي

	6 أشهر 2021	6 أشهر 2020	مليون ل.ل.
إجمالي الإيرادات العامة	9,010,786	6,954,750	29.6%
إجمالي النفقات العامة	8,729,370	10,306,434	-15.3%
إجمالي العجز / الفائض النقدي	281,416	-3,351,684	-108.4%
من إجمالي النفقات %	3.2%	-32.5%	35.7%
إجمالي العجز / الفائض الأولي	1,736,303	-1,320,883	-
من إجمالي النفقات %	19.9%	-12.8%	32.7%

بنك عوده

الأخير يشكّل حالياً نقطة الضعف الأساسية في بنية الاقتصاد اللبناني، خصوصاً وأنه يتمّ تنقيده من قبل مصرف لبنان، ما يؤدّي الى خلق كميات كبيرة من النقد والى رفع الأسعار. وتجدر الإشارة الى أن حجم النقد المتداول ارتفع من 10000 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام 2019 الى 30000 مليار ليرة في نهاية العام 2020 فألى 45000 مليار ليرة في نهاية العام 2021، ما أضحّ تدهور سعر صرف العملات الأجنبية في السوق السوداء.

4-1- القطاع المالي

1-4-1- الوضع النقدي: سعر الليرة اللبنانية يتحسن جزئياً في السوق الموازية بعد التدابير الإستثنائية لمصرف لبنان

بعد تقلّبات شديدة في العام 2021، شهد سعر صرف الليرة اللبنانية تحسّناً نسبياً إزاء الدولار الأميركي في بداية العام 2022، مدعوماً على وجه خاص بتحسّن المناخ السياسي الداخلي جرّاء حلّ المأزق الحكومي الذي كان قد مضى عليه حوالي ثلاثة أشهر، وبفضل التدابير الإستثنائية التي اتخذها مصرف لبنان، والتي أسهمت في الحدّ من تقلّبات سعر العملة في السوق السوداء.

وفي التفاصيل، اقترب سعر الليرة/الدولار في السوق السوداء من سعره على منصّة " صيرفة " عند إعداد هذا التقرير، مراوفاً حول 21000 ليرة/الدولار بعدما بلغ 27500 ليرة/الدولار في نهاية العام 2021 وتجاوز سقف 33000 ليرة/الدولار في مطلع كانون الثاني 2022، ما انطوى على تحسّن بنسبة 35%. ويُعزى ذلك بخاصة الى التعميم الأساسي الجديد رقم 161 الذي أصدره مصرف لبنان بتاريخ 16 كانون الأول 2021 والى الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها مصرف لبنان في مستهل العام 2022، والتي أجازت للمصارف شراء أوراق نقدية بالدولار الأميركي من المصرف المركزي بسعر منصّة " صيرفة ".

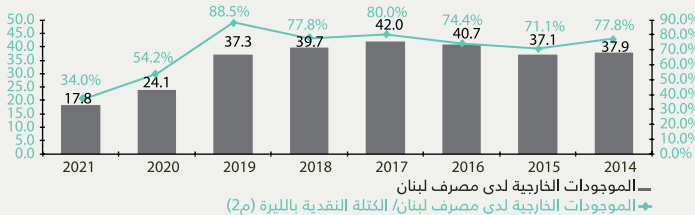
في هذا السياق، تجدر الإشارة الى أن التحسّن النسبي لسعر صرف الليرة/الدولار في السوق السوداء حصل بالرغم من بقاء أساسيات الاقتصاد على حالها المتردّية، بحيث الأوضاع النقدية لا تزال تعاني من انخفاض احتياطات القطاع الأجنبي، ومن نقص حادّ في العملات الأجنبية، ومن خلق نقد بكميات كبيرة ومن انحسار التدفقات النقدية الوافدة الى لبنان ومن تأخّر إصدار قانون الكابيتال كونترول، الذي يُعتبر ضرورياً لبدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي فيما كانت الأسواق لا تزال تنتظر خطة التعافي الإقتصادي الحكومي التي ستُخرج البلد من مسلسل أزماته المتراكمة.

في نهاية العام 2021، هبطت احتياطات القطاع الأجنبي لدى المصرف المركزي الى 17.8 مليار دولار أميركي، أي الى مستواها الأدنى منذ 13 عاماً، ما ينطوي على تراجع بقيمة 6.3 مليار دولار على مدى السنة بكاملها، وقد جاء ذلك عقب تراجع أكبر بكثير قدره 13.2 مليار دولار في العام 2020، في ظلّ تنقيد متواصل للعجز، وتدخّل في سوق القطع وتمويل منصّة " صيرفة ". وإذا استثنينا سندات اليوروبوندر المملوكة من مصرف لبنان، والمقدّرة بخمسة مليارات دولار، والتسهيلات الممنوحة من البنك المركزي للمصارف التجارية، فمن المفروض أن تتدنى احتياطات القطاع السائلة لدى مصرف لبنان الى حوالي 12.5 مليار دولار في نهاية العام 2021، حسب حاكم المصرف المركزي.

توازياً، اتّسمت سنة 2021 بنمو كبير لحجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان، بارتفاعه من 30918 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام 2020 الى 45731 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2021، أي بزيادة نسبتها 48%. وتعود هذه الزيادة بخاصة الى: (1) السحوبات من الودائع بالليرة اللبنانية، (2) تعميم مصرف لبنان رقم 151 الذي أجاز للمودعين بالدولار الأميركي سحب ودائعهم بالليرة اللبنانية (3) تعميم مصرف لبنان رقم 158 الذي أجاز للمصارف أن تسدّد للمودعين تدريجياً الودائع بالنقد الأجنبي العائدة لما قبل 31 تشرين الأول 2019 (400 دولار شهرياً تُدفع نقداً، وما يعادل 400 دولار تُدفع بالليرة

مؤشرات سوق القطع

بمليارات الدولارات



الوضع النقدي

التدفقات بمليين الدولارات

التغير	2021	2020
الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)	10,054	-1,992
الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)	-283	-5,497
الديون على القطاع الخاص	5,009	-7,495
الاستعمالات = الموارد	14,781	-14,984
النقد (م3)	2,525	682
فروقات القطع وأبواب أخرى	12,255	-15,666
	-27,921	

بنك عوده

اللبنانية شهرياً، على أساس سعر صرف قدره 12000 ل.ل. للدولار الواحد، 50% منها تُدفع نقداً و50% تُدفع بواسطة البطاقات المصرفية).

في موازاة ذلك، بلغت الإكتتابات الإجمالية للقطاع المالي (المصارف ومصرف لبنان) بسندات الخزينة بالليرة 13690 مليار ليرة في العام 2021 (ممنوحة بكاملها للمصرف المركزي) مقابل 14136 مليار ليرة في العام 2020، أي بانخفاض نسبته 3.2%. وتجدر الإشارة الى أن السندات ذات المردود الأعلى والأجل الأطول، ولا سيّما السندات من فئة 3 و5 و7 و10 سنوات، شكّلت 73% من الإكتتابات الإجمالية في العام 2021.

وفي ما يخصّ المحفظة الإجمالية لشهادات الإيداع بالليرة، فقد ظلّت تتراجع في العام 2021 حيث انخفضت من 45211 مليار ليرة لبنانية في نهاية كانون الأول 2020 الى 43177 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2021. أي بانخفاض قدره 2034 مليار ليرة. وقد جاء هذا الانخفاض عقب تقلص كبير بقيمة 2832 مليار ليرة عام 2020.

وبالنسبة الى المستقبل، فإن من شأن الاتفاق على توزيع الخسائر الوطنية بين مختلف العملاء الاقتصاديين في إطار خطة تعافٍ شاملة وتنفيذ برنامج إصلاحى بالتعاون مع صندوق النقد الدولي أن يسهما في استعادة الثقة وفي احتواء تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في السوق السوداء.

1-4-2- النشاط المصرفي: تقلص أقل للنشاط، تراجع الدولار وتقلص الأموال الخاصة في العام 2021

تبين احصاءات القطاع المصرفي العائدة لمجمل العام 2021 والتي نُشرت مؤخراً الوقائع التالية: انخفاض أقل حجماً للودائع والتسليفات المصرفية في غضون السنة المنصرمة، انخفاض هامشي لنسبة الدولار، تقلص محفظة سندات اليوروبوندز وتراجع طفيف للسيولة بالعملات الأجنبية فيما واصلت معدلات الفوائد تراجعها الى مستويات دنيا غير مسبوقة. في موازاة ذلك، ظلّت المصارف تسجّل خسائر صافية أدت الى تقليص أموالها الخاصة في الوقت الذي كلّ الأناظر شاخصاً نحو خطة التعافي الحكومية التي ستوزع الخسائر الوطنية بين مختلف العملاء الإقتصاديين، بما فيهم القطاع المصرفي.

فقد شهد العام 2021 انخفاض وداائع القطاع المصرفي بقيمة 9.7 مليار دولار بعد انخفاضها بقيمة 19.7 مليار دولار في العام 2020. وبالنسب المئوية، تكون وداائع الزبائن قد انخفضت بنسبة 7.0% في العام 2021 مقابل انخفاضها بنسبة 12.4% في العام 2020. ويندرج هذا الانخفاض الأقل حجماً في سياق تراجع تسديد الفروض وتشيديد القيود على عمليات السحب. فقد تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بقيمة 8.5 مليار دولار في العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 13.6 مليار دولار في العام 2020.

وسجلت دلورة التسليفات والودائع تراجعاً طفيفاً في العام 2021. إذ تراجعت دلورة الودائع من 80.4% في نهاية العام كانون الأول 2020 إلى 79.4% في نهاية كانون الأول 2021 عقب زيادات لافته في الأعوام الأخيرة. وواصلت دلورة التسليفات تراجعها التدريجي من 59.6% في نهاية كانون الأول 2020 إلى 56.3% في نهاية كانون الأول 2021.

كذلك، واصلت معدلات الفوائد منحهاا التراجعي. فمعدلات الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية انخفضت من 2.64% في نهاية كانون الأول 2020 الى 1.09% في نهاية كانون الأول 2021 في حين أن معدلات الفائدة على الودائع بالدولار الأميركي انخفضت من 0.94% الى 0.19%. وكانت الفوائد قد بلغت ذروتها قبل اندلاع الأزمة في تشرين الأول 2019،

النشاط المصرفي

2021					2020					
2021	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	2020	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	بملايين الدولارات
-13,105	-4,745	-1,396	-5,184	-1,780	-28,739	-4,525	-8,528	-7,455	-8,231	تغيّر الموجودات المصرفية
-7.0%	-2.6%	-0.8%	-2.8%	-0.9%	-13.3%	-2.3%	-4.2%	-3.6%	-3.8%	نسبة التغيّر
-9,671	-3,020	-1,747	-2,713	-2,191	-19,723	-3,043	-2,320	-5,088	-9,273	تغيّر وداائع الزبائن
-671	211	-55	-571	-256	-10,772	-810	-1,015	-3,854	-5,093	منها وداائع بالليرة اللبنانية
-9,000	-3,231	-1,692	-2,142	-1,935	-8,952	-2,233	-1,305	-1,234	-4,180	منها وداائع بالعملات الأجنبية
-7.0%	-2.3%	-1.3%	-2.0%	-1.6%	-12.4%	-2.1%	-1.6%	-3.4%	-5.8%	نسبة التغيّر في وداائع الزبائن
-8,456	-2,287	-1,866	-2,338	-1,965	-13,601	-2,434	-2,816	-3,597	-4,754	تغيّر التسليفات
-2,491	-412	-712	-692	-675	-959	-246	-209	-101	-404	منها تسليفات بالليرة اللبنانية
-5,965	-1,875	-1,154	-1,646	-1,290	-12,642	-2,189	-2,607	-3,496	-4,350	منها تسليفات بالعملات الأجنبية
-23.4%	-7.6%	-5.9%	-6.8%	-5.4%	-27.3%	-6.3%	-6.8%	-8.0%	-9.6%	نسبة التغيّر في التسليفات

بنك عوده

حيث بلغ معدل الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية 9.03% ومعدل الفائدة على الودائع بالدولار 6.61%.

وفي ما يخصّ محفظة سندات اليوروبونديز المملوكة من المصارف اللبنانية، فقد انخفضت من 9.4 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2020 الى 4.8 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2021. وقد تراجعت نسبة هذه المحفظة من الودائع بالعملات من 8.4% الى 4.6% من إجمالي ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية. وانخفضت قيمة هذه المحفظة من 0.47 مرّة مجموع الأموال الخاصة للمصارف الى 0.27 مرّة.

أما التوظيفات بالنقد الأجنبي في المصارف الأجنبية، فانخفضت بقيمة 126 مليون دولار أميركي في مجمل العام 2021، عاكسةً بشكل طفيف الزيادة التي سجّلت في بداية السنة. ويُعزى هذا الإنخفاض الى استخدام السيولة بالنقد الأجنبي في الخارج للمدفوعات التي أجازها التعميم رقم 158 في حين أن الارتفاع السابق يندرج في سياق التزام المصارف بالمتطلبات الجديدة التي فرضها البنك المركزي.

في موازاة ذلك، بلغ مجموع الأموال الخاصة للمصارف 17.7 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الثاني 2021 مقابل 19.9 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2020. ويعود تراجع الأموال الخاصة هذا الى الخسائر التي تكبّتها المصارف من جزء تكاليف الصرف (الفرق بين سعر الصرف وفق تعميم مصرف لبنان رقم 151 وسعر الصرف الرسمي)، ومفاعيل الزيادات وارتفاع الأعباء التشغيلية العائدة الى ارتفاع التضخم، إضافةً الى المؤنات الكبيرة المرصودة تحسباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص.

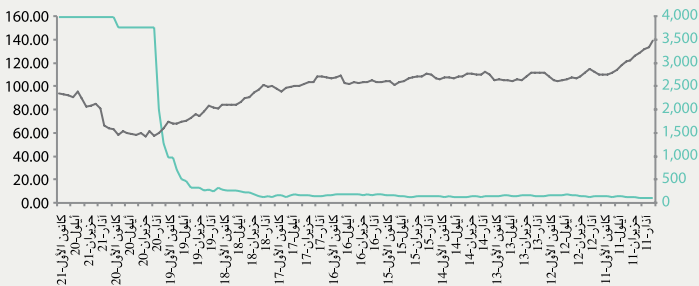
3-4-1- البورصة وسوق السندات: تحسّن لفت في أسعار الأسهم في العام 2021، وهبوط أسعار سندات الدين الى أدنى مستوى لها

لم يكن أداء سوق الأسهم اللبنانية على غرار انكماش الاقتصاد الحقيقي خلال السنة الماضية، إذ استطاعت هذه السوق أن تسجّل تحسناً لافتاً في الأسعار وسط مساعي المستثمرين الى تجنّب الاقطاعات (الهيئات) من توظيفاتهم المالية. من جهة أخرى، تراجعت أسعار سندات الدين الى أدنى مستوى لها في العام 2021، في ظل استمرار الأوجاء السياسية الغامضة بانتظار خطة التعافي الإقتصادي وبرنامج إنقاذي كامل مع صندوق النقد الدولي من شأنه إخراج البلاد من الأزمة.

ففي التفاصيل، سجّلت سوق الأسهم اللبنانية عام 2021، الأداء الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسجّلة ارتفاعاً قوياً في الأسعار بلغت نسبته 48.1% بعد تراجعها بنسبة 8.9% عام 2020، ذاك أن المستثمرين في السوق سعوا الى إضافة أسهم لبنانية الى أصولهم بغية الإلتقاء من الأزمات وتجنّب خسائر توظيفاتهم المالية، علماً أن أسعار الأسهم محرّرة بالدولار الأميركي المحلي.

ويبيّن تحليل أكثر تعمقاً لأداء الأسهم الإفرادية في العام 2021 أن 11 من أصل 23 سهماً تم تداولها سجّلت ارتفاعاً

أداء الأسواق المالية



القطاع المالي غير المصرفي

2021 2020 2019 2018 2017 2016

بورصة بيروت

الرسملة البورصية (بملايين الدولارات)	10,625	7,176	7,540	9,117	10,578	10,951
إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)	354	233	197	376	608	885
حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصية	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%	5.8%	8.1%
مؤشر الأسعار	94.0	63.5	69.7	83.9	98.2	106.9
التغيّر في مؤشر الأسعار	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%	-8.1%	2.1%

سندات اليوروبوندي اللبنانية

الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)	31,314	31,314	28,314	30,964	26,123	26,123
متوسط المردود	-	57.0%	30.0%	10.0%	6.5%	6.5%
متوسط الأجل (عدد السنوات)	6.2	7.1	7.5	7.8	6.7	6.2
تغيّر هامش مفاوضة المخاطر الائتمانية من فئة خمس سنوات (نقاط أساس)	-	-	1,649	229	42	57

بنك عوده

في أسعارها بينما تراجعت أسعار 5 أسهم وبقيت أسعار 7 منها مستقرّة. وقد ارتفعت أسعار أسهم سوليدير من الفئتين " أ " و " ب " بنسبة 76.5% و 82.2% على التوالي لتصل الى 32.65 دولاراً و 33.32 دولاراً على التوالي في نهاية العام 2021. وفي ما يخصّ أسهم المصارف، فإن أسعار الأسهم وايصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك عوده والأسهم التفضيلية لبنك عوده من فئة " هـ " والأسهم وايصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك لبنان والمهجر وأسهم بنك بيلوس العادية سجّلت قفزات راوحت نسبتها بين 5.9% و 88.5%، في حين تراجعت أسعار خمسة أسهم بنسب وصلت الى 36.7%. وقد أدّى ذلك الى ارتفاع وسطي للأسعار الأسهم المصرفية بنسبة 14.1% في العام 2021. أما في فئة الأسهم الصناعية والتجارية، فقد سجّلت أسهم شركة " الإسمنت الأبيض اسمي " ارتفاعاً بنسبة 34.1% تلتها أسهم شركة " هولسيم لبنان " (+33.3%) ثم أسهم شركة ريمكو (+9.7%).

وتراقت قفزات الأسعار الكبيرة في بورصة بيروت خلال العام 2021 مع تراجع تقلّبات الأسعار. فهذه التقلّبات، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 11.2% في بورصة بيروت في العام 2021 مقابل تقلّبات أعلى بكثير بلغت نسبتها 50.3% في العام 2020.

وفي موازاة المكاسب المهمة المحقّقة على مستوى أسعار الأسهم، وفي غياب أي عملية إدراج أو شطب، زاد أيضاً حجم الرسملة البورصية بنسبة 48.1% في العام 2021، بارتفاعه من 7176 مليون دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2020 الى 10625 مليون دولار في نهاية العام 2021. وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت 354.1 مليون دولار أميركي في العام 2021 مقابل 233.1 مليون دولار في العام 2020، أي بزيادة نسبتها 51.9%، علماً أن أسهم سوليدير ظلّت تستأثر بحصة الأسد من نشاط البورصة (90.3%)، تلتها أسهم المصارف (9.0%) ثم الأسهم الصناعية (0.7%). ومن جرّاء ذلك، بلغت نسبة حجم التداول السنوي/الرسملة البورصية (المعروفة بمعدل الدوران) 3.3% في العام 2021 مقابل 3.2% في العام 2020.

من جهة أخرى، تراجعت أسعار سندات الدين في العام 2021 الى أدنى مستوى لها، في ظلّ استمرار الأجواء السياسية الغامضة ونشوب أزمة ديبلوماسية غير مسبوقّة مع بلدان الخليج العربي في الفصل الرابع من السنة، وفي وقت ينتظر فيه المتعاملون في السوق خطة التعافي الإقتصادي الحكومي والمباحثات مع صندوق النقد الدولي حول السياسات النقدية والمالية ومناقشات بناءة مع حملة سندات الدين.

والحالة هذه، هبطت أسعار سندات الدين اللبنانية الى ما بين 9.88 سنتاً للدولار الواحد و 10.63 سنتاً للدولار في نهاية العام 2021 مقابل 13.0 و 14.3- سنتاً للدولار الواحد في نهاية العام 2020، ما رفع معدل الخسائر التي تكبّدها حملة هذه السندات الى ما يقارب 90.0%. وقد نشأ هذا الوضع عقب هبوط كبير في الأسعار عام 2020، بعد إعلان الحكومة اللبنانية في 9 آذار 2020 التوقّف عن سداد دينها الخارجي.

في ما يخصّ المرحلة المقبلة، نرى أن توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي وتوزيع خسائر القطاع المالي بين الأطراف المعنيّة، بعدما زوّدت الحكومة اللبنانية الصندوق تقديراً لخسائر هذا القطاع، من شأنهما المساهمة في استعادة الثقة وتحسين انطباع المستثمرين، والتمهيد لمفاوضات بناءة مع حملة سندات الدين.

2- الخلاصة: أبرز التحديات الاقتصادية للعام 2022

فيما يشهد العام 2022 استحقاقات سياسية بارزة، بدءاً بالانتخابات النيابية إلى الانتخابات البلدية وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية، تبقى التحديات الاقتصادية على قدر من الأهمية أيضاً. إن أبرز التحديات الاقتصادية للعام 2022 تتمحور حول التوصل الى اتفاق شامل مع صندوق النقد الدولي، إقرار قانون الكابيتال كونترول، إقرار مشروع موازنة للعام 2022 متقشف وإصلاح، احتواء سعر صرف الدولار في السوق السوداء وزيادة التغذية الكهربائية عن طريق استرجار الكهرباء من الأردن والغاز من مصر توازياً مع تصحيح التعرّف المحلية.

أولاً، إن موضوع ابرام اتفاق متكامل مع صندوق النقد يعدّ حدثاً تاريخياً في حال حصوله. من هنا، أهمية التوصل الى أرضية مشتركة مع الصندوق. ان التوصل الى برنامج مع الصندوق يؤمن انخراط الصندوق في مراقبة تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمالية وتنفيذها على خير وجه، ما يؤثر ايجاباً على انخراط الدول المانحة، ويمهّد الطريق امام انعكاس النمط السائد على الصعيد الاقتصادي ووضع حد للضغوط الماكرو-اقتصادية والاجتماعية الضخمة التي ترزح تحتها البلاد منذ عامين. هذا وبعد أن توصل الفريق المفاوض مع صندوق النقد الدولي الى رقم موحّد للخسائر في القطاع المالي الـ وهو 69 مليار دولار، فإن التحدي الأبرز يكمن في كيفية توزيع الخسائر على كافة العملاء الاقتصاديين في سياق خطة تعافي كاملة متكاملة، علماً أن صندوق النقد الدولي يطالب بتوزيع منطقي وعادل للخسائر الإجمالية.

بنك عوده

ثانياً، إنّ إقرار قانون للكايبیتال كونترول في البرلمان يعتبر خطوة ضرورية وملحة وان متأخرة وتشكّل شرط أساسي لأي مسار إصلاحية. إذ لا يمكن للاقتصاد اللبناني ان يعود الى نموه الإيجابي ويستعيد عافيته وينهض من جديد دون قانون للكايبیتال كونترول يطبّع النشاط المالي والمصرفي بشكل عام. إنّ إقرار قانون للكايبیتال كونترول هو ضرورة لأي خطة تعافي، وهو في صلب مطالب صندوق النقد الدولي كشرط أساسي لإبرام اتفاق شامل مع لبنان.

ثالثاً، تبرز الحاجة لإقرار موازنة متقشفة وإصلاحية للعام 2022 تكون مبنية على ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات عن طريق تعزيز نسب الاقتطاع وتحفيز التحصيل الضرائبي بحيث لا تتعدى نسبة العجز المالي الإجمالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتناسب مع متطلبات المؤسسات المرجعية العالمية لاسيما صندوق النقد الدولي.

رابعاً، إنّ رفع الدولار الجمركي من السعر الرسمي الحالي يحدّ من الاستيراد وبالتالي العجز التجاري الذي بلغ زهاء 40% من الناتج المحلي السنة الماضية مع خفض مواز للعجز في ميزان المدفوعات مع ما يحمله ذلك من إيجابيات على الموجودات الخارجية الصافية للقطاع المالي. كما يوفر دعم القطاعات المنتجة في لبنان كقطاعي الزراعة والصناعة. ناهيك عن تأثيره على الإيرادات العامة، حيث يحدّ من العجز المالي ومن عملية تنقيد العجز العام من قبل مصرف لبنان. غير ان ذلك يتطلب تعزيز الإمتثال الضرائبي ومكافحة التهرب من الرسوم الجمركية.

أما التحدي الخامس فهو الحد من تدهور سعر الليرة في السوق الموازية. إنّ سعر صرف الليرة فقد 90% من قيمته منذ تشرين الأول 2019، مع ما استتبع ذلك من ارتفاع في نسب الضخم في أسعار الاستهلاك تجاوز مستوى تراكمي بحدود 700% في العام المنصرمين. من هنا أهمية احتواء التقلّت في سعر صرف الدولار عن طريق الحدّ من العوامل التي تقف وراء هذا التدهور، أبرزها الحدّ من خلق النقد بالليرة من قبل مصرف لبنان، علماً ان الكتلة النقدية تجاوزت 45 ألف مليار ليرة مع نهاية العام 2021، وتحفيز حركة الأموال الوافدة بالدولار وتعزيز ميزان المدفوعات والحدّ من عمليات المضاربة في السوق السوداء، ناهيك عن تأمين مناخ سياسي واقتصادي مؤات بشكل عام. من هنا أهمية اعتماد إجراءات بنوية أكثر جذرية تحد من العجز التوأم الا وهو العجز الخارجي في ميزان المدفوعات الذي يستنزف مخزون الدولار في البلد وعجز المالية العامة الذي يضخم مخزون الليرات في لبنان.

أخيراً، فيما يتعلق بقطاع الكهرباء، فان تحديات العام 2022 تتمحور حول استرجار الكهرباء من الاردن والغاز من مصر، مع ما يتطلب ذلك من تمويل خارجي وتصحيح التعرفة المحلية. ان شركة كهرباء لبنان تعاني من ضائقة مالية كبرى في ظل كلفة انتاج تتجاوز 17 سنت للكيلوواط ساعة في حين ان التعرفة الحالية تقل عن سنت للكيلوواط ساعة. المطلوب هو تصحيح التعرفة الى ما يقارب الكلفة مع إبقاء الدعم النسبي لشريحة الاستهلاك المتدني، جعل الجباية آنية مع اعادة جدولة المتأخرات وتحفيز اجراءات الجباية للقطاع بشكل عام.